African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 3, 2026
Page No: 190-204
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Parties and the Political Process in Libya (2011-2025)

Dr. Alfeetouri Salih Alsati [*1] , Dr. Abd Algadir Ali Abousitta [2]
[1,2] Department of Political Science, Faculty of Economics, Sirte University, Sirte, Libya

الأحزاب والعملية السياسية في ليبيا (2011- 2025)

د. الفيتوري صالح السطي [*1] ، د. عبدالقادر علي أبوستة [2]
[2،1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

[*]*Corresponding author: alsati@su.edu.ly*

Received: April 14، 2026	Accepted: July 10، 2026	Published: July 22، 2026

Abstract:
In Libya, political parties initially originated abroad in the form of associations prior to independence, before moving domestically following independence in 1951 to carry out their political functions. However, their involvement in political life was short-lived, as King Idris Al-Senussi realized that society was not yet fully prepared to comprehend the nature and role of political parties within a social fabric dominated by tribal traditions and customs rather than rootless party principles.
In this environment of limited political awareness and knowledge, political forces and parties nevertheless became active, with numerous parties forming in Cyrenaica and Tripoli to achieve independence. Although these parties influenced the course of events and the establishment of a unified Libyan state, they faced skepticism from the King and the government, leading to an official order suspending their activities. A similar trajectory followed the 1969 revolution, where the ban on political parties was maintained and membership in or organization of political parties was criminalized, effectively bringing an end to political pluralism.
Following the fall of the regime in 2011, political parties re-emerged forcefully, with over 150 parties forming across diverse political spectrums. Despite this resurgence, political parties continue to face accusations and mistrust. Throughout this contemporary period, they have been granted limited and narrow opportunities to prove their capabilities, introduce themselves, serve society, and fulfill political roles aimed at resolving political division, contributing to state-building, and fostering the peaceful transfer of power.

Keywords: Political Parties, Political Process, Party Culture, Political Division, Party Development.

الملخص
في ليبيا نشأت الأحزاب السياسية في الخارج في صورة جمعيات قبل الاستقلال وانتقلت الي الداخل بعد الاستقلال عام1951م لتقوم بمهامها السياسية، لم تستمر طويلاً في العمل السياسي، حيث ادرك الملك ادريس السنوسي أن المجتمع لا يزال قاصراً عن معرفه الأحزاب السياسية وطبيعتها في مجتمع تتجاذبه التقاليد والأعراف القبلية أكثر من مبادئ الحزبية الذي ينشأ بلا جذور، وفي هذه البيئة محدودة المعرفةً والوعي نشطت القوى والأحزاب السياسية، وتشكلت العديد من الأحزاب السياسية في برقة وطرابلس من أجل تحقيق استقلال، وكان لها تأثير على مسار الأحداث وقيام دولة ليبيا الموحدة، تم التشكيك فيها من قبل الملك والحكومة، وتم اصدر امر بإيقافها، وكذلك الحال بعد ثورة 1969م حيث تم استمرار الإيقاف ثم تجريم من ينظم او ينظم الأحزاب السياسية ومعها انتهت التعددية السياسية.
بعد سقوط النظام في 2011 ظهرت الأحزاب بقوه حيث تكونت العديد من الأحزاب فاق عددها 150 حزب من مختلفة الاطياف، ولازالت تتعرض لعدد من الاتهامات والتخوين وكذلك خلال هذه الفترة الزمنية تم أعطاها فرصة ضئيلة ومحدودة، لأثبات قدرتها والتعريف بنفسها وتقديم خدمتها للمجتمع، وكذلك الأدوار السياسية التي تقوم بها من أجل إيجاد حل للانقسام السياسي والمساهمة في بناء الدولة والتداول السلمي على السلطة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، العملية السياسية، الثقافة الحزبية، الانقسام السياسي، التطور الحزبي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

لم تشهد ليبيا أي شكل من أشكال التعددية السياسية والمؤسسات الحزبية، طيلة تاريخها الحديث، فمنذ الاحتلال الايطالي سنة 1911 حتى سنة 1943 كونها رضخت تحت سيطرة الاحتلال الايطالي، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة ايطاليا، وسيطرة الحلفاء علي ليبيا نشطت القوى السياسية والأحزاب السياسية في العمل من أجل الوصول استقلال ليبيا، حيث تشكلت العديد من الأحزاب السياسية، التي كان لها تأثير كبير على مسار الأحداث وعلى قيام دولة ليبيا واستقلالها، فكانت أول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال 1952م.

أن موضوع الأحزاب السياسية في ليبيا يعتبر من الموضوعات الهامة والمؤثرة باعتباره يمس جوانب هامة من حياة السياسية لليبيين، وكذلك لتعرف على الأحزاب السياسية ودورها السياسي التي ربما يجهلها الكثير.

رغم ذلك فان مسيرة الأحزاب السياسية في ليبيا حافلة بالمفاجئات وعدم الاستقرار، حيث كانت رؤية النظام الملكي (1951 – 1969) لطبيعة دور الأحزاب في الحياة السياسية بطابع التخوين والولاء لجهات خارجية والعمل لصالحها، مع تقاطع ذلك مع المصالح القبيلة، فلم يستمر عمرها طويلاً وتم ايقافها.

في الحقبة الثانية من عمر ليبيا بعد الاستقلال وسيطرة نظام (1969 –2011) على مفاصل الدولة، حيث كان أكثر حزماً وقوة في تعامله مع الأحزاب بتحريم وتجريم من يؤسسها أو ينظم اليها، ويعتبرها أداة ديكتاتورية، رغم انها أصبحت ظاهرة في أغلب المجتمعات وتعتبر من جوانب قياس وتطور الديمقراطية.

رغم ذلك الحظر للأحزاب السياسية وانقطاعها عن للحياة السياسية الا انه بعد 2011م ظهرت الأحزاب بشكل قوي ولافت للنظر حيث تشكلت الأحزاب بأعداد كبيره صاحبها ظهور قوانين منظمة لها من الجهات التشريعية، واعطت لها الفرصة لأثبات ذاتها، ونشر الثقافة الحزبية.

مشكلة الدراسة :

- من خلال تطور العملية الحزبية في ليبيا الحديثة، ورجوعها بقوة بعد العام 2011، رغم الاعتراف بأهميتها في النظم الديمقراطية، لم تتمكن من تقوم بدور بشكل فاعل في العملية السياسية، لأمر الذي انعكس على تعثر بناء المؤسسات، واستمرار حالة الانقسام وعدم الاستقرار، ويمكن صياغة المشكلة في سؤال رئيسي:

- ما مدى إسهام الأحزاب السياسية في تعزيز العملية السياسية في ليبيا، وما أبرز العوامل التي تحد من فاعلية دورها؟، ويتفرع عنه عدد أسئلة الأخرى منها:

- ما أبرز التحديات التي واجهت الأحزاب السياسية في ليبيا؟، وما واقعها في ليبيا بعد عام 2011؟

- ما السبل الكفيلة بتعزيز دور الأحزاب في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة؟

- **الدراسات السابقة**: هناك العديد من الدراسات حول الأحزاب السياسية على مستويين الدولي والعربي، ولكن ما يهمنا منها الشأن المحلي، لذلك سوف تتطرق تلك الدراسات ومن أهمها:

1 - إشكالية الوحدة الوطنية في إطار المرحلة الانتقالية في ليبيا، (الرجباني،2018)، تناولت البحث مدي تأثير النظام الحزبي في الوحدة الوطنية، وذلك بتحليل مواقف النظام الحزبي تجاه تنفيذ المسار السياسي المحدد بإعلان الدستور للمرحلة الانتقالية بعد 2011، واهم النتائج التي توصل البحث أن التجاذبات الحزبية والأيديولوجية نتج عنها صراعات وتجاذبات سياسية ضيعة فرص كثيرة ونتج عنها تصادم بين مكونات المجتمع الليبي، وأن الأحزاب السياسية غير مهيأة لقيادة ليبيا في الوقت الحالي.

2 - ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية (بوبكر، 2015)، هذا البحث يسرد مسيرة الأحزاب السياسية في ليبيا المنشئ والتطور في الداخل والخارج ، مراحل داعمها لحركات الجهاد والكفاح قبل الاستقلال وممارسة العمل السياسي بعد إعلان الاستقلال، مع التعريج علي العثرات التي واجهت مسيرة الأحزاب السياسية بعد الاستقلال.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- ليبيا وفوبيا الأحزاب السياسية، (العبيدي،2018)، هذا البحث عبارة عن سرد تاريخي للأحزاب السياسية في ليبيا، والعلاقة بينها، ومدي ثقة المواطن فيها، ومن نتائج البحث وجود هاجس لدي المواطن عن الأحزاب وتخوف المواطن من الانتماء إليها، ومن الأسباب التي ذكرها الباحث لذلك هو "وجود أيديولوجيات حزبية عابرة للحدود تحملها بعض الأحزاب" بينما يحمل بعضها الآخر مشاريع الفساد السياسي مع غياب الثقافة حزبية داعمة للأحزاب في ليبيا.

4 - الأحزاب الليبية بين الحضور والغياب، (الحامدي، 2019)، يحاول الباحثة معرفة أسباب الحقيقية لتخوف المجتمع من الأحزاب وتكوينها، وراجع ذلك طولة فترة غياب الأحزاب عن المشهد نتج عنها عدم الثقة بين المجتمع والأحزاب.

5 - الحياة الحزبية في ليبيا،(عوض،2019)، يستعرض الباحث الوضع القانوني للأحزاب السياسية في ليبيا قبل 2011 وبعدها، ثم عرض الأحزاب السياسية الليبية من حيث القوة والضعف ونجاح وإخفاق.

6- أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي على الثقافة السياسية في ليبيا، (الرشيد وآخرون،2019)، ويهدف الباحثون للتعرف على أسباب تشوه الثقافة السياسية لدي الليبيين حول الأحزاب السياسية والعمل الحزبي والتي أثرت على ثقة المواطن بالأحزاب السياسية، ومن النتائج التي توصلت ليها الدراسة اتفاق النظامين الملكي والجمهوري (1951-2011) على إلغاء الأحزاب وتجريم تكوينها واتهام الخيانة والتآمر بمن يشترك فيها، لكن لكل نظام طريقته الخاصة.

يختلف هذه البحث عن ما سبق من بحوث في انها يحاول عرض دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية التي مرت بها ليبيا بعد 2011 وحتي الان، وحالة عدم الاستقرار والانقسام السياسي والانسداد السياسي التي مرت بها ليبيا، وما دور الأحزاب في احياء العملية السياسية وتقريب وجهات النظر للفرقاء السياسيين في ليبيا.

أهداف الدراسة :

- التعريف والتعرف بالمؤسسات الحزبية وتطورها في ليبيا الحديثة، ووظائفها في النظم الديمقراطية، ودور الذي قامت به من أجل استقلال ليبيا.
- توضيح أهمية ودور الأحزاب في تهدئة الأوضاع السياسية بعد 2011م وجمع شمل الليبيين.
- تتبع تطور الأحزاب السياسية في ليبيا عبر المراحل المختلفة من عمر الدولة الليبية.
- تقييم مدى إسهام الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، وتأثيرها في العملية السياسية، وتعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا .

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من النقاط التالية/

- العملية الحزبية في ليبيا هي عملية مشوها رغم فترة الكفاح والنضال التي مرت بها.
- بعد 2011م لعبت الأحزاب دور فعال في حل المشاكل الليبية ودفع بالأقطاب المختلفة من أجل التقارب.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الأحزاب السياسية في المجتمع ودورها السياسي باعتبارها من أهم الركائز النظام ديمقراطي، ودورها في زيادة نسب المشاركة السياسية لمختلف فئات المجتمع، ويكتسب هذا البحث أهمية كونه يسلط الضوء علي الحالة الليبية في ظل التحولات السياسية المتعددة التي شهدتها لبيبا والتحديات التي واجهت عملية بناء الدولة بعد عام 2011، تمثل أهمية البحث فيما يلي:

- تسليط الضوء على الأحزاب السياسية، ودورها في العملية السياسية في ليبيا.
- إثراء المكتبات بحث يتناول دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية في ليبيا.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- من خلال هذا البحث ونتائج التي يتوصل اليهم الباحثان يمكن الاستفادة منها في بحوث اخري ، وكذلك صناع القرار والمهتمون بالشأن الحياة الحزبية وتطورها وتعزيز العملية السياسية في ليبيا.

-

منهج الدراسة :

يعتمد الباحثان هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف واقع الأحزاب السياسية في ليبيا وتحليل دورها في العملية السياسية، والاستعانة بـالمنهج التاريخي لتتبع نشأة وتطور الأحزاب السياسية في ليبيا خلال مراحل تاريخية سابقة.

تقسيمات الدراسة / جاءت الدراسة في ثلاث محاور على النحو التالي:

- **المحور الأول:** الأحزاب السياسية، تعريفها – ووظائفها – تصنيفها
- **المحور الثاني:** الحياة الحزبية في ليبيا وتطورها
- **المحور الثالث:** مستقبل الأحزاب السياسية في ليبيا
- الخاتمة.
- النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الأحزاب السياسية / تعريفها – ووظائفها – تصنيفها

تعتبر الأحزاب السياسية أداة تنافس ومسلك للوصول الى السلطة في الأنظمة السياسية في الدول الديمقراطية، وهي انعكاس للتوجهات الفاعلة في تلك الدول، وذلك بتنافس الاحزاب عبر صناديق الاقتراع والامتثال لنتائج التي تصدر عنها، تلك الواجهة الحضارية للنظم الديمقراطية التي تحتكم لصناديق الانتخابات بوصفها أداة فاصل حول شرعية الحكومة وقيادة وامتثال بقية الأطراف بالسمع والطاعة والحكم.

إن العمل الحزبي يشكل حالة حراك وتنافس بين مجموعات سياسية متعددة بكل المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع، ولها دوراً مهماً في خلق وتعزيز المشاركة السياسية وغرسها في ثقافة السياسية للمجتمع، فهي التي تقرر السياسة العامة للمجتمع ولا تكون الديمقراطية دون وجود الأحزاب السياسية، كونها تمثل التعددية السياسية واختلاف الأقطاب المجتمعية وينقسم المجتمع فيها بعيد عن الولاءات الأخرى(عباش، 2017).

تعدد الأحزاب السياسية يعبر عن الديمقراطية من المبادئ الأساسية للتنافس العادل للوصول للسلطة، وذلك بالاحتكام للدستور والتشريعات القانونية التي تحدد صلاحيات السلطة السياسية في الدولة، والاحزاب تقوم بمجموعة من الوظائف أهمها التجنيد السياسي، والمساهمة في تفعيل المشاركة والتنمية السياسية والسعي لتحقيق مصالح المجموعات التابعة لها، والدفع بالمرشحين التابعين لتلك الأحزاب بتقليد للمناصب القيادية وكذلك من الدولة على مستوي المجتمع، والقيام بدورها الرقابي بمراقبة عمل الحكومة واظهار مراكز الضعف للمجتمع وتسليط الضوء عليها في محاولة لشد انتباه المجتمع وتكون لتكوين راي عام (الرشيد وآخرون،2019).

1. **تعريف الأحزاب السياسية:** تعدد تعريفات الأحزاب السياسية حسب توجهات الباحثين الذين تعرضوا لدراستها، غير أن ذلك لا يمنع من محاولة مقاربة تعريف لها، حيث عرفها البعض أنها تنظيم سياسي يسعى للحصول علـى مسـاندة شـعبية، بهـدف الوصول إلى السلطة والفوز بها من أجل تنفيذ سياسة يرسمها الحزب نفسة (الشرقاوي، 2005)، بينما يرى آخرون أنه تجمع مجموعة من الأشخاص يؤمنون بأفكار السياسية معينة وموحدة ومتقاربة، يعملون على تحقيقها، وذلك بإقناع الناس بتلك الافكار، من أجل وصولة لسدة الحكم والعمل على تنفيذها أو عمل ائتلافات واتحادات سياسية من أجل الوصول لعرض تلك الأفكار داخل غرف صانع القرار من مركز القوة من ضمن المؤثرين فيها ، لتحقيق تلك الأفكار (Burdeau، 1950).

بينما عرفت وزارة العدل الليبية الحزب السياسي كما ورد في المادة (2) من قانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية انه كل تنظيم سياسي، يتألف باتفاق بين جماعة من الليبيين، يؤسس وفقا لأحكام القانون، غير انها اشترطت أن يكون يدار بشكل علني بالوسائل السلمية والديمقراطية بهدف

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المساهمة في المشاركة في الحياة السياسية، لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم وتداول السلطة وفقا لقانون الانتخابات العامة الصادرة عن الدولة ضمن دستور. (المجلس الوطني الانتقالي، 2012)

وهناك من عرفها بانها مجموعة من الأشخاص متحدين ولهم وجهة نظر متوافقة تعارض مجموعة أو مجموعات أخري من المجتمع بالآراء واهداف والمصالح مختلفة والبعض يراه انه مجموعة من المجتمع لهم توجه سياسي موحد ومختلف عن غيرهم يسعون لتكوين مؤسسة تحقق أهدافهم ورغباتهم، سعياً منهم للوصول لأعلى هرم في الدولة لقيادتها، كذلك هناك من يرها أنها مجموعة من الافراد تجمعهم أهدافًا محددة وواحدة اتفقوا على تنفيذها حزمة من البرامج ووجهات النظر يسعون من خلالها مجموعة من الأهداف لمتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيقها، والوصول إلى للحكم لتنفيذ ذلك.(مبهوبي،2011)

لذلك تظهر مجموعة من الشروط وهي تتوفر في الأحزاب السياسية منها: أن تكون مؤسسة محددة تضم مجموعة من الافراد من المجتمع من نفس الدولة وتتمتع بالمواطنة وتحصلت على ترخيص من الجهات المخولة بإصدار تلك النوع من التراخيص لممارسة العمل السياسي السلمي ومستمرة ودائمة ومنظمة في العمل تراقب عمل الحكومة ومؤسسات الدولة وإيجاد الخلال في عملها وعرض ذلك على المجتمع لتكوين رأي عام وتبنية في ظل وجود علاقة مستقرة على المستوى المحلى، وتسعي للوصول إلى السلطة وممارستها، وتقوم بالتحشيد الشعبي والتثقيف السياسي من أجل الحصول على دعم للفوز في الانتخابات. (كيمب، 2013)

2.أهمية وأهداف الأحزاب السياسية

تعمل الاحزاب على تعبئة جميع أطياف وطبقات المجتمع للالتفاف وراءها لنشر أيديولوجيتها الحزبية ولإقناع الجماهير ببرامجها السياسية وبناء آليات للمحافظة على استمرار في السلطة في حالة الوصول اليها، والأحزاب هي المعبرة عن سيادة الدولة وتجمع بين الأفراد في تنظيم وتتولى مهمة اختيار مرشحي لتقليد مناصب سياسية في الدولة، وتكتسب أهميتها من بنائها المؤسسي وهياكلها التنظيمية وبرامجها الفكرية السياسية الموحدة. (بوزيد ،2024)

3.**وظائف الأحزاب السياسية:** الارتباط المتين للعلاقة بين الأحزاب والنظم السياسي ورغبته تلك الأحزاب في الحكم لذلك ارتبط مفهومها بالديمقراطية النيابية والمشاركة السياسية، والأحزاب السياسية أصبحت لها أدوار ذات أهمية داخل المجتمعات، فهي تقوم بالرابط بين الحكومة وافراد المجتمع، كما تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي للمجتمع، وكذلك تقوم بتعزيز مفهوم المواطنة، وتدعيم تماسك المجتمع والتكامل الوطني، ولها دورها في وضع أولويات وبنود السياسات العامة، ومرقابه صانعي القرار والتأثير فيه، والتعبير عن مطالب المجتمع، والتأثير السياسي في المجتمع بالمفاهيم والمعتقدات السياسية التي يتبنها الحزب (اسعد، 2014).

وتعمل الأحزاب السياسية في دائرة معقدة ومتشابكة تجمع مجموعة من العناصر ومصالح متعددة للأفراد والجماعات التي يكونوا أعضاء فيها، وذلك بحماية مصالحها ورغبتها والدفاع عنها، وتقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة أهمها الوظيفة السياسية، وذلك بإثبات فاعليتها وقدرتها في التأثير في الجماهير بالأفكار التي يؤمن بها الحزب، ومحولات استقطاب وتأهيل المرشحين للمناصب في الدولة، والتسويق السياسي من أجل انضمام اكثر عدد من الافراد للحصول على الأغلبية، ومراقبة عمل الحكومة وسلطتها التنفيذية، والدفاع عن مصالح الشعب أمام الحكومة حسب توجهات الحزب (العصفاني وآخرون،2019).

يؤدي وجود الأحزاب السياسية إلى تنوع الحوار الديمقراطي بين قوى الشعب المختلفة مما يؤدي إلى أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، كما أن تعدد الأحزاب ووجودها في المجتمع يؤدي إلى تعدد الأفكار وتغير الاتجاهات، والتداول على السلطة وأهم ما يميز الأحزاب السياسية، ولا يجعل البلاد تسير في خط واحد أن لكل حزب فكرة واتجاه تختلف عن غيره ولكن قد تتوحد الأهداف وذلك بتكوين ائتلافات تزيد من قوة التكتل المجتمعي من أجل تحقيق اهداف أكثر توسع على المستوي الدولة. (التبلاوي،2014)

ولا يقتصر دور على جانب السياسي فقط بل تقوم أيضا بأنشطة اجتماعية، وذلك بتثقيف الناخبين والدفع بالمتميزين منهم من أجل الوصول للمناصب، وتعليم النشء وتعريفهم بالنظام السياسي والعملية الانتخابية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتشكيل القيم السياسية العامة، كما تساهم الأحزاب بدفع المواطنين للمشاركة السياسية، وتمكينهم من التعبير عن رغباتهم وتوجهاتهم السياسية، وأبداء الرأي في القرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية معروضة امام الحكومة، وعمل على بلورة راي الناس وتحويلها لقضية الرأي العام ووضعها امام الحكومة (فيرإيكه وآخرون، 2012).

4. تصنيف الأحزاب السياسية: تتعدد الأحزاب وتتنوع في تصنيفاتها غير أنها في مجملها تقسم لثلاثة أنواعها: الأحزاب ذات توجهات ايدلوجية وهي توصيف بأنها أحزاب متشددة، حيث تتمسك بأفكار محددة ومتشددة، ويعد التمسك بتلك الافكار من أهم شروط الانضمام للحزب ، ومن أمثلتها الأحزاب التي ترفع شعارات دينية أو الأحزاب المتشددة، يليها الأحزاب البراجماتية التي تتميز بالثبات الأهداف والتوجهات ولكن تعتبر مرونة وتوجهاتها حسب تغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج وفقاً للظروف وحسب المعطيات، ومنها أحزاب المصالح والأقليات، والنوع الثالث من الأحزاب هي التي ترتبط بالشخص القائد الذي ينشئ الحزب ويقودها وتلتف حولة ويحدد مسارها، دون خشية من نقص ولاء وأنه قائم على القدرات الكاريزمية أو القبلية أو الطبقية (Ezrow, 2012).

المحور الثاني/الحياة الحزبية في ليبيا وتطورها

تكونت الأحزاب السياسية في معظم العالم الثالث بوصفها نماذج داعم واسس من جوانب التنمية السياسية من أجل الحاق بالدول المتقدمة بغية رفع الجنب السياسي حسب روية كثير من المفكرين والعلماء بأن التنمية الاقتصادية التي وصلت اليها الدول المتقدمة لم تصل اليها بالتركيز على الجانب الاقتصادي فقط وانما تركيز على جوانب الأخرى التي تعتبر السياسية جزاء الأهم منها (هينبوش،1989)، بما أن التنمية نقلت شكلياً من الدول المتقدمة جعلتها مجرد أنماطٍ صورية تمثل انعكاسا لواقع اجتماعي لتلك الدول ومجرد تقليد في الشكل دون الواقع والمضمون بعيداً عن الجانب الثقافي والاجتماعي للمجتمع، وبالتالي تأثر وجود الأحزاب السياسية وظهورها بالظروف التي أوجدتها، فاكتسبت في بادئ الأمر نوعا من الشرعية بقبول المواطنين وتأييدهم لدورها القيادي لمقاومة القوى الاستعمارية واطماعها، لكن بعد الاستقلال سرعان ما حدث تصادم فيما بينها وتقاطع المصالح لمحاولة كلاً منها إثبات وجودها لممارسة وظائفها وفرض ارئها علي السلطة السياسية الحاكمة التي تعدّ ذلك تهديدا لوجودها. (الرجباني، 2018)

لقد كان وجود الاحزاب في ليبيا نتاجاً لحراك اجتماعي داخلي واستجابة لمؤثرات خارجية، غير انه في بدايتها لم تكن مستقلة وانما كان لها ارتباط بالحركات الوطنية في دول الجوار (مصر وسوريا) والتي تكونت فيها نوية تلك الأحزاب والتي كانت عباره عن جمعيات لتجمع للقوي الوطنية في الخارج، ثم تحولت للأحزاب سياسية حملت توجهات وأهداف تلك الحركات، لذلك يري كثير من الباحثين في شأن الأحزاب السياسية وتكونها في ليبيا أنها ترعرعت في ظروف دول خارجية مغايرة للوقع الليبي، متأثره برؤى اجتماعية واقتصادية وسياسية للمجتمعات التي نشأت فيها، مما اثر في التجربة الحزبية وأفرغها من مضمونها الوطنية ومصالح الداخلية للمجتمع (أبوبكر،2015)، ولتوضيح التطورات الحزبية في ليبيا بعد الاستقلال، تم تقسيمها لثلاث محطات سياسية هامة، والتي مرت بها ليبيا الحديثة بعد الاستقلال:

اولاً/ الأحزاب السياسية بعد الاستقلال (1951- 1969):

بدأت بريطانيا في وتطوير القيادات السياسية والثقافية في ليبيا لإطلاق نشاطاتها، وبدأ مناخ جديد يختلف تماماً عن ما كان يقوم به الاحتلال الإيطالي وما لازمه من ضيق علي الحياة السياسية والاجتماعية (دوفرجيه،2018، ص149) ، وفي منتصف عام 1943 حيث بداء الحراك عملياً يؤسس في النوادي الثقافية ثم الأحزاب السياسية والتي بلغ عددها خلال بضع سنوات أكثر من عشرة أحزاب منها الحزب الوطني بقيادة أحمد الفقيه حسن سنة1944م، الجبهة الوطنية المتحدة بقيادة سالم المنتصر سنة1946م.(الناكوع،2019،ص 18)

كما تأسست عدة أحزاب وجمعيات أخرى، وكانت قيادتها كثيرة الاختلاف والتقلبات، نتيجة قلة الخبرة في هذا المجال باعتبار ذلك أمر طبيعي تمر به كل التجارب الحزبية، ولاسيما في ليبيا والتي نالت استقلالها حديثا، وفي الوقت نفسه تعتبر تلك المرحلة بكل ما فيها من سلبيات وصراعات تم فيها أعداد القيادات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والجماعات السياسية لمواصلة عملية الكفاح السياسي، ورغم ما حدث من صراعات بين الزعامات المحلية، غير انها تمكنت من تحقق هدفها، وهو انتزاع الاستقلال بقرار من الأمم المتحدة، وأصبحت ليبيا لأول مرة دولة مستقلة لها دستور ومؤسساتها تشريعية بنظام ملكي اتحادي. (السطي،2020)

تم إقرار الدستور في اجتماع الجمعية الوطنية الليبية في مدينة بنغازي في 17 أكتوبر 1951م، بحضور رئيس الجمعية الوطنية (محمد أبو الإسعاد العالم) ونائبي الرئيس (عمر فاروق شنيب) (وأبو بكر أحمد أبو بكر)، حيث قدما الدستور للملك(إدريس السنوسي) قبل نشره في الجريدة الرسمية الليبية(دستور1951، ورد في المادة الثانية)، وكانت الحكومة الليبية حريصة في صياغتها للدستور على أن يتضمن العديد من القيم الإنسانية والحقوقية المشتركة في البلدان الديمقراطية، واحتوي الدستور على العديد من المواد أهمها ما ذكر في المادة الخامسة من الدستور أن (الإسلام دين الدولة)، وأقر رسمياً عدد من الحقوق مثل المساواة أمام القانون، والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وعدم التميز في الدين أو العرق أو اللغة أو النسب أو الآراء الاجتماعية أو السياسية، كذلك يحوي مواد تنظم عمل الأحزاب السياسية، حيث نصت المادة 26 منه على أن حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول ينظمه الدستور (دستور ليبيا، 1951)

وفي أوائل الخمسينات ظهرت أحزاب من ابرزها (المؤتمر الوطني) بزعامة (صالح أبويصير وخليفة السعداوي)، شاركت هذه الاحزاب في انتخابات 1952م، وفي أول انتخابات برلمانية بعد الاستقلال، فاز المؤتمر الوطني بأغلب المقاعد، وادت نتائج هذه الانتخابات الى قلق الحكومة والنظام الملكي. (المرغني، 2014)

ونتيجة لانتقاد الاحزاب لسياسات الحكومة والعلاقات الخارجية، أصدرت الحكومة (قانون رقم 1/ لسنة1952م)، يحذر من تكوين الاحزاب السياسية، وبموقف تصاعدي تم حل جميع الأحزاب القائمة، بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وان وجود الأحزاب السياسية يؤدي لانقسام المجتمع. (حاتم،2012،ص112)

تم إلغاء الأحزاب بقرار سياسي وليس بقانون دستوري، ولهذا فأن المطالبة بعودة الأحزاب كان ممكناً في ظل المواد الدستورية التي تؤكد على حرية الجمعيات المدنية والانتساب اليها، لو كان هناك قبول شعبي او حاضنة اجتماعية لها، وإن حقيقة الوضع السياسي في العهد الملكي كان يعبر عن الإدارة الشعبية إن السياسة والحكومات في ذلك الوقت وتم الاعتراف بأن هناك نقصاً لدى النظام السياسي البرلماني الليبي, وهو عدم وجود ما أسماه المؤسسات السياسية, وكان يقصد بها الأحزاب.(المنقوش،2018،ص147)

بين الفترتين(1952- 1969م)، لم يسمح بوجود أحزاب سياسية، وكانت الانتماءات القبلية هي المسيطرة علي المشهد السياسي، واثر ذلك على القيادة السياسية في الدولة الوليدة(الملك) في تولي المناصب، لذلك كان أغلب الوزراء والنواب مواليين للملك.

ومع ذلك كانت هناك مجموعات من الافراد لم يرضخوا لأمر الواقع من معارضين عملوا بسرية منها (حركة القوميين العرب) وحركات أخري منها الناصرين والبعثين، إضافة للحركة الشيوعية محدودة النطاق، والاخوان المسلمين ظهروا في فترة الستينات سراً، وكونوا خلايا وتيارات فكرية وسياسية تعرضت للملاحقة من قبل قوات الامن بأوامر من الملك والحكومة. (السطي،2019)

غير أن هناك اسباب اخري لعدم الاعتماد على الأحزاب السياسية في العملية السياسية في ليبيا منها: هو اتساع رقعة الأراضي الليبية وقلة السكان وانخفاض مستوي التعليم، وغياب الثقافة الحزبية، حيث بدء العمل السياسي في ليبيا مشتتاً ومبعثرا، بين الأقاليم وتكونت الأحزاب وكان هدفها هو الوصول إلي الحكم أو تحقيق بعض المصالح الشخصية أو الجهوية أو القبلية، إضافة للولاء بعضها لجهات خارجية ، وتأثير العامل القبلي في المجتمع أكثر من الانتماء الحزبي. (ابوعزوم ،2014،ص125)

ثانياً/ الحياة الحزبية في فترة 1969-2011

في هذه الفترة لم يعتد بالأحزاب السياسية وتم حظرها، حيث كانت رؤية مجلس قيادة الثورة 1969، أن يتم رفض الأحزاب السياسية رفضاً تام، وكان واضحاً بتأكيده في القانون من خلال المادة (1972/17) بحظر تأسيس الأحزاب السياسية والعمل الحزبي في ليبيا، وكذلك تم منع أي نشاط حزبي سري أو علني، وفي العام 1977 وبعد صدور الكتاب الأخضر والذي يعبر عن فكر معمر القذافي تم اعتبار الأحزاب من الأدوات التي تقف امام الديمقراطية، كما ورده في الكتاب الأخضر بمقولة "الحزبية إجهاض للديمقراطية"،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وإن ممارسة العمل الحزبي هو خيانة والتي يعاقب عليها القانون بحكم يصل لإعدام وذلك بمقولة " من تحزب خان، كما أن فوز أي حزب هو هزيمة للشعب والديمقراطية، واعتبرها لعبة هزلية والمجالس النيابية أداة لخداع للشعب"، وأكد الكتاب الأخضر أن النظم البرلمانية تكون حلول تلفيقيه لمشكلة الديمقراطية، فلا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل، ووجود مجالس النيابية إنقاص من قيام الشعب بدوره الكامل في ممارسة السلطة بنفسه (فلا نيابة عن الشعب وسلطة الشعب لا تتجزئي). (القذافي، 1977)

تم صدور التشريع الرافض للأحزاب السياسية في " مؤتمر الشعب العام" أعلي سلطة تشريعيه باعتبار الأحزاب السياسية ممنوعة وتجريم كل من يمارسها بانه خائن وعميل (الراشيد وآخرون، 2019).

وعموماً خلال الفترة 1951-2011 لم يكن للأحزاب السياسية أي دور سياسي وكانت تتهم بها عديد الشبهات والاتهام بتوريد مشاريع وزرع أجندات خارجية، وانها تراعي مصالح جماعات خارجية او توجهات دينية وايدلوجية، خصوصاً أن معظمها أخفت مصادر تمويلها الخارجية . (الفتيوري، 2015)

ثالثاً/ الأحزاب السياسية بعد2011م

استنادا إلي شرعية الثورة في 2011م واستجابة لرغبة الشعب في تطلعه إلي تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المؤسسات والانطلاق نحو مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والتقدم والرخاء الذي لا مكان فيه للظلم (الجزيرة نت،27 .02 .2011)، فقد تكون المجلس الوطني الانتقالي من اغلب المناطق ليبيا ممثلا للشعب في مرحلة انتقالية مؤقتة، مع استبعاد من لهم صلة او علاقة بالنظام السابق والعاملين معه في مراكز سياسية او عسكرية، وكانت الفكرة من وراء تشكيل المجلس الانتقالي ليكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي, وأكد المجلس بعد تشكيله أنه ليس حكومة مؤقتة, وإنما واجهة للثورة في الفترة الانتقالية.

ومن ضمن المهام الموكلة للمجلس الوطني وحرص على تطبيق بنود ما ثار من أجلها وبالأخص التعددية السياسية اصدر المجلس الوطني الانتقالي في العام 2012قانون رقم (29/ 2012) بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، ونصت المادة الثالثة منه على انه من حق المواطنين الليبيين تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقا لأحكام هذا القانون، ولا يجوز أن يكون يجمع المواطن عضوية أكثر من حزب. (المحجوبي وآخرون، 2020).

- قرار إنشاء الأحزاب السياسية بعد فبراير2011

بعد الاطلاع الإعلان الدستوري وعلى قانون رقم (6) بشأن نظام القضاء وعلى قانون رقم (2) لسنة 2012م بشأن إلغاء قانون تجريم الحزبية وعلى قانون رقم (3) لسنة 2012م بشأن إنشاء المفوضية العليا للانتخابات وعلى القانون رقم (4) لسنة 2012 م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام وعلى قانون رقم (5) لسنة 2010 م بتعديل بعض أحكام القانون رقم(2) لسنة 1993م، بشأن محرري العقود، وعلى القانون رقم (30) لسنة 2012 بشأن ضوابط الكيانات السياسية وعلى قانون رقم 29 لسنة 2012 م، يصرح للأحزاب بممارسة نشاطاتها السياسية كلا حسب تاريخ إشهاره، بشان تنظيم الأحزاب السياسية ولائحته التنفيذية صدر قانون منفصل عن المجلس الوطني الانتقالي في نهاية إبريل 2012م الذي يحظر تشكيل الأحزاب السياسية على أساس ديني عرقي أو قبلي، وتم إلغائه بسرعة من هيئة القضاء بعد الاحتجاج من الأحزاب السياسية الدينية ومنها التابعة لجماعة الإخوان المسلمين ، وبعد صدور هذا القانون بادر الشعب الليبي بالمشاركة في الحياة السياسية(القانون رقم 30 الصادر في 24 إبريل 2012)، من خلال وسائل الأعلام المتاحة والمساهمة في السياسة العامة للدولة واحتوي على مجموعة من النقاط كان من أهم مبادئي أن ليبيا دولة مدنية دينها ومرجعيتها الإسلام، ودولة موحدة مستقلة ذات سيادة على حدودها الدولية المعترف بها وحرمة تراب الوطن ثابتة دون تفضيل أو تمييز، والمواطنة أساس العلاقة بين أبناء المجتمع الليبي، واحترام الكرامة الإنسانية وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين والأجانب المقيمين ونبذ العنف واتباع مبدأ الحوار واحترام التنوع الثقافي والعرقي لكل مكونات المجتمع الليبي، فبالتالي فان الأحزاب السياسية أصبحت ظاهرة في اغلب المجتمعات، تساند السلطة أحياناً اليها، وتعارضها أحياناً أخرى، من خلال ضمان مصالحها، خاصة وان أغلب المجتمعات تعاني من السلطة الديكتاتورية ، التي لا تقبل بالمشاركة السياسية إلا من خلال رؤيتها الخاصة أي رؤية الحزب الحاكم ، وهذا أثر على دور الأحزاب التي أصبحت أدوات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تستعملها السلطة المتفردة بالحكم، ولذلك فإن الأحزاب التي ترفض الخضوع الى السلطة وتتحول الى أحزاب معارضة للمجتمع وتحمل أيدولوجيات خارجية، وهنا تكمن خطورة وضعية هذه الأحزاب التي قد تخضع إلى توجهات دول أخرى وإلى أعمال مخالفة للتوجهات الوطنية. (الكبتي ، 2022ص87)

أعطى هذا القانون والقرارات المصاحبة دفعة للأحزاب السياسية للعمل وعودة حياة السياسية بعد سنوات من الحظر، وبناء عليه تشكلت كثير من الأحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المختلفة، ضمت الليبرالية والدينية والقومية والوطنية والايدلوجية، حيث اشارت الإحصائيات والتقارير الرسمية والجهات المتكفلة بإصدار ترخيص لتلك الأحزاب في ليبيا، فقد أُجيز قانون الأحزاب لأول مرة, وتم منح تراخيص لأكثر من 150 حزبًا سياسيًا، حيث تنوعت مرجعياتها وتوجهاتها بين أحزاب ذات مرجعية دينية، وليبرالية و وطنية، كما تميز المشهد الحزبي في تلك الفترة بالآتي: التنوع والاختلاف من حيث التوجهات والأهداف، والتأثير الاقليمي عليها، حيث لعبت القوى الاقليمية والدولية دوراً في دعم بعض الأحزاب وتوجيهها، وبعضها اخفي مصادر التمويل، ، غير انها واجهت الأحزاب السياسية في ليبيا العديد من التحديات، بما في ذلك الانقسامات السياسية، والوضع الأمني غير المستقر، وكذلك تأثير الجماعات المسلحة التي تفرض ارئها عليها. (التيم ،2015،ص123)

كذلك من الجوانب التي اثرت في الأحزاب السياسية وظهورها الغياب التنظيمي حيث عانت بعض الأحزاب من غياب التنظيم الفعال، وضعف القدرة على التواصل مع الجماهير، ومن بين الأحزاب التي تأسست بعد 2011م

هي:-

- حزب الليبيين الأحرار وهو حزب ذو توجه ليبرالي، وترأسه (محمد العلاقي).
- حزب تحالف القوى الوطنية والذي كان ضم عدداً من الاحزاب والمنظمات للتحالف، أطلق عليه حزب التحالف الوطني، وترأسه محمود جبريل.
- حزب العدالة والبناء تأسس في مارس سنة 2012م، وهو حزب ذو مرجعية دينية، ويعتبر الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين ورئيسه محمد صوان.
- حزب الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا المعارض وهو حزب مرتبط بالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا المعارض لنظام السابق والذي تأسس في سنة 1981م، وأسسه محمد عبدالله في مايو 2012.
- حزب الاتحاد من أجل الوطن، تأسس في سنة2016 م ،ويترأسه عبدالرحمن السويحلي.
- حزب الرسالة وهو حزب انبثق عن حركة التجمع الاسلامي المنشقة عن جماعة الاخوان المسلمين ورئيسه محمد العماري زايد.
- حزب الوطن وهو حزب ذو مرجعية دينية، وتأسس في 2012م، وأهم مؤسسيه عبدالحكيم بالحاج.
- حزب التغيير تأسس في مايو 2012م، وهو حزب ليبرالي وترأسه جمعة القماطي.
- حزب التكتل الوطني الديمقراطي تأسس في سنة 2018م، ويقوده علي الصلابي.
- حزب الجبهة الشعبية وهو حزب محسوب على أنصار النظام السابق، تأسس عي سنة 2016، وهو يمثل خط يمثل انصار النظام السابق، كذلك توجد بعض الأحزاب الأخرى ومنها: حزب القمة يمثله عبدالله ناكر، حزب الوطن ويمثله محمد عبداللطيف الهوني، وعلى العموم وفي اخر محفل انتخابي في ديسمبر 2021 م فتح باب تسجيل الأحزاب، تجاوز عدد الأحزاب المسجلين 123 حزب، وكان هناك تسهيل في شروط التسجيل، حيث تكونت من مبلغ مالي ،وتم تغير بعض الشروط منها توقيع (54) عضو بدل(250) عضو، فهل هذا التسهيل زاد من قبول الأحزاب على العمل السياسي ومكانتها في المجتمع.(بغني،2021)

وفي طبيعة التفاعل بين المكونات السياسية الليبية خاصةً الأحزاب السياسية بعد سقوط النظام في سنة 2011م تأثرت بعدة عوامل أهمها :

- عدم الاتفاق على دستور موحد للدولة، وعدم انجاز لجنة (60) لأعداد الدستور المهام الموكلة لها، حيث تم اعداد مواد دستورية ولم يتم الاستفتاء عليها من قبل الشعب.
- عدم الاستقرار السياسي منذ 2011م، إذ لا زالت الدولة تمر بمراحل انتقالية في ظل وجود انقسام سياسي، وعدم توافق القوى السياسية على المبادئ العامة للمرور الى انتخابات رئاسية وتشريعية. (منصف، 2023ص72)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- أيضاً طبيعة التفاعل بين الاحزاب السياسية بعد فبراير 2011م، أتسمت بعدم الاتفاق على مبادئ وطنية يلتزم بها الجميع، عمل السياسي للأحزاب بداء وفق مصالح ضيقة ومشاريع شخصية، وهذا يرجع الى الضعف في قانون الانتخابات ، وكذلك عدم فهم وقصور في المعلومات الحزبية، والتنافس الشريف، وضعف الثقافة العامة حول أهمية العمل الحزبي في إطار وطني. (القطراني، 2017)

- العامل الخارجي كان له الدور الكبير في تأسيس الاحزاب من خلال الدعم المادي والايديولوجي ، وكذلك العامل القبلي والانتماء الضيق كان سبب في عدم نجاح العمل الحزبي مما زاد في الانقسام السياسي بين الأطراف الفاعلة في المجتمع. (السطي,2020)

بمرور الوقت أدرك المجتمع الليبي انعدام وجود الأساسات اللازمة والضرورية لثقافة الديمقراطية في المجتمع، وأنها هي السبب الرئيسي الذي أدى إلى حدوث الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد والمتمثلة في الصراع القائم نتيجة الانقسامات السياسية، بل إن ضعف انتشار ثقافة الديمقراطية أسهم في استمرار الأزمة وأدى إلى تفاقمها أكثر، اضافة إلى تأثيرها السلبي على بعض الجوانب الأخرى ذات الصلة، ومع تزايد الانقسامات السياسية بعد عام 2014، تراجعت فعالية الأحزاب السياسية، إذ فشلت في توحيد موقفها السياسية اتجاه الوطن, كما أضعفت الأوضاع الأمنية والنزاعات المسلحة قدرة الأحزاب على العمل الميداني لتعريف ببرامجها الانتخابية والعمل على زرع الثقافة الحزبية، مما أدى إلى انسحاب العديد منها من المشهد السياسي أو تحولها إلى منظمات ضغط محدودة التأثير, ومع ذلك فإن التجربة الحزبية شكلت نقطة تحول في الحياة السياسية لليبيين، كونها أعادت مبدئي التعددية السياسية والتنافس الشريف والتداول السلمية على السلطة للمجتمع بعد غياب استمره لفترات طويلة. (Alsati, 2017)

وبذلك فإن أي حلول في هذا الإطار من الصعب أن تحقق النجاح المأمول مالم يكن هناك مستوى مرتفع من الوعي لدى المواطنين بأسس ومبادئ ممارسة الديمقراطية تكون قاعدة متينة يمكن الاستناد عليها لبناء دولة ذات حكم ديمقراطي، يحكمها القانون وتقوم فيها المؤسسات الشرعية والمستقلة، وهنا وجب التأكيد على أن غياب ثقافة الديمقراطية لا يستثني من ظهورها أحدا من المجتمع (البسباس، 2019).

المحور الثالث: مستقبل الأحزاب السياسية في ليبيا

أن غياب تقاليد العمل السياسي والحزبي المرتكز على صراع البرامج والأفكار دون السلاح واستعمال القوة لفرض الافكار والآراء جعلت الأحزاب تتلمس طريقها وسط ساحة غير ناضجة سياسياً، في وجود تخبط سياسي وفرض الآراء بالقوة في ظل وجود مجموعات مضادة (قبلية والجهوية) مستفيدة من حالة الفوضى، وهذا يؤثر كثيرا على أداء الأحزاب السياسية وعملها، ويبقى مصير الحياة الحزبية في ليبيا مرتهنا ببلوغ مرحلة من الوعي السياسي والاستقرار، فالأحزاب السياسية تنمو وتتطور في البيئة المستقرة فقط وفق قوانين دستورية ضابطة ومحكمة واقتناع الأفراد بالتداول السلمي للسلطة والابتعاد عن التشكيك والتخوين (الحامدي، 2019) .

كما وجب على الأحزاب أن تكون لنفسها مسلكا مستقلا واضحا، حتي لا تكون مرتهنة لأي جهة دون القدرة على التعاطي مع الواقع وفق رؤية وتصور وبرنامج يطرح بدائل حقيقية لمتطلبات الواقع على الأرض (اللافي، 2019)، وليس هذا فحسب فأغلب الأحزاب في ليبيا تعاني من مشكلة التنظيم بفعل غياب الخبرة في التأسيس والتنظيم، وبعضها أسس على عجل بهدف التفاعل مع الاستحقاقات الانتخابية، وحصوله على مقعد سياسي وسط زحام المصلحي الضيق. (الحامدي، 2019)

- موقف الأحزاب السياسية ودورها تجاه الأزمة السياسية.

من المعروف عادةً ان الاحزاب السياسية تكون أهدافها وطنية، ولا تتجاوز القضايا السياسية الوطنية، الا أذا ولدت من ارحام خارجية تحمل معها أفكار ايديولوجيات أخرى ومصالح دول تغذيها وتعرض عليها الأموال والمغريات، وهذه الحالة تقتل الوطن أكثر من العدو الخارجي الذي يعلن حالة الحرب سواء كانت باردة أو مسلحة مُعلنة، وفي الحالة الحزبية في ليبيا فقد تكونت الأحزاب بعد 2011م، وعلى الاغلب كانت أحزاب سرية تعمل ضمن نطاق المعارضة للنظام من خارج البلاد، وبعد دخولها الى ليبيا مع الصراع المسلح الذي لم ينتهي الى الأن، اخذ الصراع بينها شكل وأسلوب مختلف سواء كان صراع ايديولوجي عقائدي أو انتماءات قبلية وجهوية على حساب الانتماء الوطني (الزيتي،2014ص122)، ومن خلال ما

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تقدم فإن دور الأحزاب السياسية يفتقد الى القدرة على التأثير بسبب الانسداد السياسي بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وأيضاً انتشار المجموعات المسلحة بجميع مسمياتها وفي جميع انحاء البلاد، فهي لا ترغب في قيام الدولة لأنها تعي انها ستفقد مكانتها لأنها تقوم بفرض ارادتها على المنطقة الجغرافية بالقوة التي تتحكم فيها، أيضاً امتداد أذرع هذه المجموعات المسلحة داخل مؤسسات الدولة من خلال تعيين كبار الموظفين وفرضهم على الحكومة من قادة المجموعات المسلحة، كي يكون لهم العديد من الوزراء داخل الحكومة، كذلك عدم جدية البرلمان ومجلس الدولة في أتخاذ اجراءات لإقامة انتخابات تنهي المراحل الانتقالية داخل الدولة الليبية.

- دور الأحزاب في تعزيز الخطاب السياسي والمشاركة بعد 2011م.

حاولت الأحزاب خاصة الليبرالية والعلمانية مثل "تحالف القوى الوطنية" نشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر ندوات ومؤتمرات ومنشورات، لكن تأثيرها ظل محصورًا في النخب الحضرية ، أما أحزاب الإسلام السياسي كـ"العدالة والبناء" فقد ركزت على الجمع بين الإسلام والديمقراطية في خطابها، مستهدفة الشباب المحافظ أيضا، كما سعت بعض الأحزاب الاخرى لخلق سرديات وطنية موحدة ضد الخطابات القبلية والإقليمية (ربيع،2014)، لكنها فشلت في مواجهة خطاب الميليشيات والزعماء المحليين، أيضاً ظهرت "أكاديميات سياسية" تابعة لأحزاب لتدريب الشباب على الحوار (حاتم، 2023)، لكنها لم تعمم ثقافة التسامح وقبول الاخر وقبول نتائج الانتخابات، والتحدي الأكبر واجهته هو هيمنة الخطاب الإعلامي الذي كان يحرض على الفتنة والانقسام ويدعوا للحرب، ويدعم فئات مسلحة والمؤسسات الدينية التقليدية، وكذلك القضاء على ثقافة التسامح وقبول الاخر ، مما قلص من تأثير الأحزاب.

المعوقات الأحزاب وتقدمها

غير ان هناك مجموعة من الجوانب والمعوقات التي تقف في طريق تفعيل الأحزاب بشكل جيد ، والتي في وجود معظمها تزرع الشك لدي المواطن وتقلل الثقة بين المجتمع والأحزاب مما يقلل عدد المنتسبين اليه ومنها:

- **الإرث التاريخي والتشريعي**

عانت ليبيا خلال فترات سابقة متصحره سياسياً، حيث تم إيقاف عمل الأحزاب خلال فترات طويلة بعد الاستقلال، وتجريم تأسيس الأحزاب وعملها خلال فترات اخري، وصدرت في ذلك قوانين مثل قانون رقم (17) لسنة 1972، كذلك المجتمع الليبي يعتبر مجتمعات بدوية الابوية، وعادة يكون ولائها لشيخ القبيلة في بلاد يقل الاهتمام السياسي لمعظم سكانها، مع ضعف الثقافة الحزبية، ومن ضمن أسبابها الغياب الطويل إلى افتقار المجتمع لتقاليد العمل الحزبي والمؤسسي القائم على صراع البرامج والأفكار.

- **الانقسام السياسي والمؤسسي:** من ضمن الجوانب الأكثر تأثيراً في عمل الأحزاب الانقسام المؤسسي والسياسي، وحالة التشظي والانقسام السلطات التنفيذية والتشريعية وتضارب في التخصصات، ووجود معرقلين من أجل توفير بيئة وطنية مستقرة تسمح بنمو أحزاب فاعلة على مستوى الدولة، والوضع المنحل دون وجود أحزاب فاعله ومشجعة لدعمها من قبل المواطنين وصادقة ولها قبول في المجتمع. (بغني،2021)

- **التدخلات والقيود الحكومية:** تشهد الساحة اتهامات متكررة للأطراف الحكومية بالتضييق على الأحزاب، ومنعها من إقامة أنشطتها في بعض المؤسسات بحجة التبعية الخارجية أو العمالة او غير ذلك من الاتهامات، أو محاولة التدخل في شؤونه الداخلية .

- التركيبة الاجتماعية وهيمنة الولاءات

- **التأثير القبلي والجهوي :**كثيراً ما تداخل الانتماءات القبلية والمناطقية مع العمل السياسي، مما يجعل الأحزاب رهينة لهذه الولاءات بدلاً من الالتفاف حول برامج سياسية واقتصادية واضحة، ويتكون تقاطع للمصالح وصراع بين الأحزاب وأهدافها وتوجهاتها ، والقبائل مصالحها وأمالها. (القصبي،2020)

- **تأثير القوى المسلحة :**لا تزال الجماعات المسلحة غير المنضبطة والتي لا تقع تحت سيطرة القيادة العامة للقوات المسلحة تفرض واقعاً على الأرض، مما يشكل تحدياً أمام الأحزاب السياسية في ممارسة نشاطها بحرية وتأمين قواعدها الشعبية .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **الافتقار للتمويل :**يعد التمويل العصب الأساسي للأحزاب السياسية، وتعاني الأحزاب في ليبيا من نقص التمويل وضعف الشفافية في مصادر التمويل، فمعظم الأحزاب تفتقر مبدأ المصداقية، وذلك بعرض مصادر التمويل بكل شفافية، إلى جانب غياب الدعم الحكومي المنظم للمنظمات السياسية، فغالبية الأحزاب كانت تعتمد حتي جوانب التدريب على دعم خارجي (أوروبي) مثير للشكوك ، وبالرغم من محاولات الأحزاب لعب أدواراً ثقافية وتنظيمية، فإن تأثيرها يظل ضعيفًا بسبب غياب الدولة، وانهيار المؤسسات مما جعل الأحزاب بلا سند، أيضاً طغيان القبلية والجهوية على الهوية الوطنية، ولكن ومع ذلك تضل هذه الأحزاب تمثل النواة الأولى لمحاولة بناء سياسة مؤسسية في البلاد لم تعرفها منذ الاستقلال، وكذلك يضل نجاحها مرهون باستعادة الدولة أولاً . (الرشيدي2023ص215)

- **التشريعات الانتخابية:** معظم القوانين الصادرة عن الجهات التشريعية في ليبيا لازالت تعاني من قصور نظرا لحداثة العملية في ليبيا، أضافة لان معظم القوانين الانتخابية السابقة فضلت في كثير من محطاتها الترشح الفردي، مما قلص من فرص الأحزاب في إبراز قوتها أو الحصول على تمثيل برلماني يعكس ثقلها التنظيمي

- **الخلاصة**: بالرغم من وجود قوانين تنظم الأحزاب في ليبيا بعد 2011م، إلا أن غياب الدولة الفاعلة والاستقرار السياسي حوّلها لقوانين معدومة، وما زال المشهد السياسي تُهيمن عليه التحالفات الهشة والولاءات التقليدية (القبلية / والجهوية)، بينما تظل الأحزاب هامشية، وأي تطور مستقبلي مرهون بتحقيق مصالحة وطنية وبناء مؤسسات الدولة القادرة على تطبيق القانون.

- دور الأحزاب السياسية في حلحلة الأزمات السياسية في ليبيا

الأحزاب السياسية ولدت من رحم المعاناة ، والكفاح السياسي داخل البلاد وتكون أهدافها وطنية وتنحاز للقضايا الوطنية، إلا إذا ولدت تلك الاحزاب من أرحام خارجية تحمل معها أيديولوجيات أخرى، ومصالح دول تغذيها وتدعمها بالمال والمغريات ، وتعتبر هذه حالة من حالات قتل الوطن أكثر من العدو الخارجي الذي يعلن الحرب سواء كانت باردة أو ساخنة.

- ففي الأزمة الليبية نجد الأحزاب السياسية التي تكونت بعد 2011م، على الأغلب كانت أحزاب سرية تعمل في الخفاء كونها كانت محرومة، وكذلك تعمل ضمن نطاق المعارضة للنظام من خارج البلاد، وبعد دخولها الى ليبيا في سنة 2011م ، وتزايد حدة الصراع المسلح الذي لم ينتهي بسقوط النظام، أخذ تلك الأحزاب صراع شكلاً أخر بأسلوب مختلف، بمبدأ الصراع الأيديولوجي فكري عقائدي في بعض الأحيان، وفي احياناً أخرى صراع نفوذ وسيطرة يتكون بعضها قوي عسكرية أو مجموعات مسلحة لتحميها كونها تمثل لفئات قبلية أو جهوية بنيت على حساب الانتماء الوطني. (التبلاوي، 2022ص33)

كما كانت مواقفها ضعيفة، وذلك لعدة أسباب منها الآتي: كونها تفتقر على القدرة والتأثير بسبب الانسداد السياسي بين الجسم التشريعي مجلس النواب، والتوافقي المجلس الأعلى للدولة، مع عدم جدية المجلسين في اتخاذ اجراءات حقيقية لإقامة انتخابات تنهي المراحل الانتقالية.

- انتشار المجموعات المسلحة والتي لا ترغب في قيام الدولة لأنها تعمل خارج الشرعية، وتقوم بفرض إرادتها بالقوة على المنطقة الجغرافية محددة وتكون دويلات داخل دولة، وامتداد أذرع تلك المجموعات المسلحة داخل مؤسسات الدولة من خلال تعيين كبار الموظفين وفرضهم على الحكومة. (شكري2014ص123)

كذلك لم تقوم الأحزاب السياسية بوضع رؤية واضحة للخروج بالشعب من مرحلة الثورة الى مرحلة الدولة، والانقسام الشديد بين الشعارات التي ترفعها بعض الأحزاب السياسية، وبين التطبيق الفعلية وممارسات العملية، والتي منها تقديم مصالحها الحزبية على مصلحة الوطن والمواطن، أيضاً تولي المناصب في الدولة مبني على الانتماء الحزبي وليس على المهنية والكفاءة ، كذلك الرسالة والخطاب الإعلامي لبعض الأحزاب في بعض القنوات الإعلامية ساهم في زيادة الأزمة والانقسام وتعدد الولاءات، ولم يرتقي الى مستوى بناء الوطن نتيجة الصراع المحموم بين الأحزاب على النفوذ والسلطة، وأقصاء غالبية النخب التي لا تنتسب الى الأحزاب، وبروز بعض القيادات في الأحزاب والتي لم تكن محل ترحيب عند الليبيين لخلفيتها الفكرية، وارتباطها بمنظمات أو تنظيمات محل جدل. (التبلاوي2014،ص23).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخاتمة

من خلال ما عرض سابقاً حول تجربة الأحزاب السياسية في ليبيا ودورها في العملية السياسية بعد 2011م بالتحليل حول واقع وتأثير هذه الأحزاب السياسية في ليبيا منذ تكوينها وبداياتها وصولا الى المرحلة الحالية، تبين لنا غياب الدور الحقيقي للأحزاب في إقامة دولة وطنية ذات سيادة تقوم على نظام ديمقراطي يضمن حق المشاركة والمواطنة وممارسة الديمقراطية للجميع وعلى حداً سواء، ويمكن عرض النتائج التي توصلت اليها الباحثان:

- ان أزمة الدولة في ليبيا بعد سقوط النظام في 2011م، أصبحت تزداد يوماً بعد يوم ، مع تعنت الأطراف السياسية الفاعلة ومنها الاحزاب السياسية وعدم قدرتها على تخطي المراحل الانتقالية الى مرحلة بناء الدولة الوطنية بمؤسسات مسؤولة ووطنية، وتقاعس بعض الأحيان وغيابها عن المشهد السياسي في أحيان اخري.

-ان الأحزاب السياسية التي تأسست بعد 2011م ، هي في الاغلب أحزاب ضعيفة وهشة ، ولا تمتلك القدرة داخلياً على الفعل ، كما ان الطابع القبلي والجهوي هو الغالب على عملها، كونها اقدم ولم تنقطع ولها خاصية اجتماعية.

- بالرغم من كل الجهود والمحاولات الدولية والأممية ، ودور بعثة الأمم المتحدة ، إلا ان الفوضى السياسية وفرض سياسة الأمر الواقع أصبح مبدأ ، خاصةً مع أنتشار السلاح وحدوث الاشتباكات بين الأطراف العسكرية التي تأخذ الشكل والطابع القبلي وترفض الدخول تحت سلطة الدولة التي تعاني من ضعف وهشاشة سياسية وأمنية، ورفض التنافس السلمي وغياب ميلاد الدستور موحد جعل سياسة القوة واستعمالها هو المبدأ السائد.

التوصيات:- توصي هذه الورقة بالاتي:-

- ضرورة الاتفاق على خارطة طريق واضحة تفرضها الدول المتدخلة والأمم المتحدة ، على الفاعلين الأساسيين، والاقطاب الرئيسية في الدولة من أجل خلق جسم واحد للدولة وانهاء الانقسام بكل أشكاله.

- فرض قوة القانون على الجميع دون استثناءات قبلية أو جهوية أو لمجموعات مسلحة ، مع ضرورة رفع الغطاء الاجتماعي على من لا يريدون السلم والاتفاق للمجتمع على حداً سواء.

- أيضاً على الأحزاب السياسية ان تؤمن بالعمل الوطني وأهمية التداول السلمي للسلطة ، والقبول بأي مخرجات يأتي بها صندوق الاقتراع.

- على الأحزاب ان تقود المصالحة الوطنية تحت مبدأ المسامحة، وأقامه العدالة الانتقالية حتى تستقر البلاد وتتوحد الصفوف.

- أيضاً على الأحزاب السياسية مشاركة الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني اعداد المناهج لدعم الثقافة الحزبية وتكوين نشئ مؤمن بالأحزاب وعملها في إقامة الندوات الفكرية والثقافية، لخلق مجتمع واعي ومثقف يؤمن بأهمية الدولة الوطنية وأن المواطنة حقوق وواجبات.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أولاً / الوثائق

- دستور المملكة الليبية، (1952) https://security-legislation.ly/ar/node/31474
- المجلس الوطني الانتقالي، قانون رقم 29 لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، متاح على الرابط/ https://lawsociety.ly/legislation/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-29-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2012-%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7/

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً/ الكتب
- ابوعزوم، ابراهيم،(2014)، الجمعية الوطنية بفزان (1946-1950م)، السيرة التاريخية، دار التراث للنشر، مطبعة الوحدة طرابلس، ليبيا .
- التبلاوي، حسن، (2014)، الاحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية.
- تيم، فوزي أحمد، وعطاء محمد صالح(2015)، النظم السياسية المعاصرة، العدد 202 ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي.
- حاتم، عماد،(2012)، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
- ربيع، هادي مشعار،(2023) ، توازن التغيير العربي وصعود الأحزاب السياسية الى السلطة ، مجلة دراسات سياسية – استراتيجية ، بغداد العدد 22- 2023م.
- الرشيد ،احمد ،(2023)، الحركة الوطنية والتنظيمات السياسية في ليبيا قبل الاستقلال، مركز الجبهة الوطنية للاستقلال ديسمبر .
- زيتي، سيد رمضان،(2023) ، أزمة الدولة في ليبيا، دراسة في الجغرافيا السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة بني سويف العدد الخامس والعشرون يوليو .
- الشرقاوي، سعاد، (2005)، *الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها* ، القاهرة، مركز البحوث البرلمانية.
- شكري، محمود فؤاد،(2014) ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها، دار آل عيد للنشر والتوزيع.
- طلال، مقلد احسين،(2020)، نظرية الاحزاب الأوروبية فوق القومية ، معالم رؤية مستقبلية ، الهيئة السورية للكتاب، دمشق.
- الفتيوري، أحمد على،(2015)، سلطة الشعب، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس.
- القذافي، معمر، (1977)، *الكتاب الأخضر، حل مشكلة الديمقراطية*، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان.
- الكبتي، سالم، (2022)، التنظيمات السياسية في ليبيا (1952- 1969 م) ، بوابة الوسط، سبتمبر2022م.
- كيمب، بريختشي،(2013)، *حوار الأحزاب السياسية*، بولندا، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.
- منصف، ديب،(2023)، أي دور للأحزاب السياسية في تعزيز مفهوم الحكم الرشيد في الدولة، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية العدد العاشر.
- المنقوش، رويدة على،(2018) ، تاريخ ليبيا العام، دار الغد للطباعة والإعلان.
- الناكوع، محمود محمد،(2019)، الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا، دار الرواد، الثانية.
-

ثالثاً: صحف ومجلات :
- أبوبكر، إدريس محمد، (2015)، ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية، *مجلة البحث العلمي في الآداب*، جامعة عين شمس،(16): 1- 19 .
- أسعد، رامز جمال، (2014)، اثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر"2013-2015"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، متاح على الرابط/
https://democraticac.de/?p=1231
الحامدي ،مريم ،(2019) ،الأحزاب الليبية بين الحضور والغياب، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسي
https://cutt.us/YCd7P
الرشيد، احمد الزروق، وآخرون، (2019)، أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال فترة 1951-2010، مجلة القانون والسياسة، 3 (13).
السطي، الفيتوري صالح، (2019)، القيم السياسية لدى الشباب الجامعي- دراسة عينة من طلاب جامعة سرت، مجلة القلعة، تصدر عن جامعة المرقب، (12).
السطي، الفيتوري صالح، (2020)، الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات - دراسة لقياس مستوى الوعي السياسي لطلاب كلية التربية جامعة سرت، مجلة العلوم السياسية والقانون،4(20).
السطي، الفيتوري صالح،(2020)، الشباب والعزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية في ليبيا، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الاول بعنوان (تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق)، لكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الاسمرية الاسلامية مقام يومي 25- 26 نوفمبر2020 بالجامعة الاسمرية، زليتين.
المرغني، عادل عاشور محمد،(2014)، اليات المشاركة السياسية في ليبيا في عهد الملك 1951الي عهد ثورة فبراير 2011، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، العدد 2 مج 3، مصر.
عباش ،عائشة،(2017)، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذج، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين.
العبيدي، جبريل،(2018)، ليبيا وفوبيا الأحزاب، جريدة العرب الدولية- الشرق الأوسط، العدد14313.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العصفاني، محمد، بنطرمول، عبدالعزيز(2019)، الأحزاب السياسية وإشكالية التمثيل السياسي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصال،7(1):97- 122.
القصبي، ابتسام الطاهر، (2023)، التغيرات الاجتماعية في ليبيا وتأثيرها على الوضع السياسي وبناء الدولة، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، متاح علة الرابط/
https://www.ncrss.gov.ly/images/report/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7.pdf
المحجوبي، وآخرون، (2020)، قراءة في قانون تنظيم الأحزاب السياسية الليبي(دراسة تحليلية)، مجلة السياسة والقانون، 4 (21).
رابعاً/ رسائل علمية
ابوزيد ،حنان توفيق،(2024)، دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
الرجباني، مراجع مادي،(2018)، مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، الإسماعلية.
مبهوبى، حبيب،(2011)، الأحزاب ودورها في الحياة السياسية، كلية العلوم السياسية والأعلام، جامعة الجزائر.

خامساً/ موقع أنترنت :

- بسباس، آية،(2019)، الشباب في ليبيا. مدعوون للحرب، مستبعدون في السلام.https://cutt.us/XEiBk
- بغني، عيسى،(2021)، واقع العمل الحزبي في ليبيا، موقع عين على ليبيا، تم الاطلاع في10/ 7/ 2026 متاح على الرابط
https://www.eanlibya.com/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7/
- شبكة الجزيرة الإعلامية /NET\2012\7\4WWW.AIJAZZERA.
- عوض، هناء،(2019)، الحياة الحزبية الليبية ودورها السياسي، موقع أخبار العالم، متاح على الرابط/http://www.ahram-canada.com/156638/
- القطروني، حسين يوسف،(2017)، معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، https://cutt.us/6ign0.
- اللافي، على عبد اللطيف، المشهد الحزبي في ليبيا بين ملامح 2018 وآفاق2019، متاح على الرابط/ https://www.minbarlibya.org/?p=13331

- مرجع أجنبية :

- Alsati, A. S. (2017). The political knowledge of Libyan university students: Sirte and Omar Al-Mukhtar universities as two examples. *South African Journal of International Affairs*, 24(4), 463-479.
- Ezrow, N. (2012). The importance of parties and party system institutionalization in new democracies. Retrieved 2020, from, http://repository.essex.ac.uk/4483/.
- Georges Burdeau .(1950) .Pouvoir politique .Revue internationale de droit comparé ،tome II, p.p ،20 .207-4.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructionsو،or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).